

المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر

Principes de base de la politique de la ville en Algérie

تاريخ قبول المقال للنشر: 2018/02/17

تاريخ إرسال المقال : 2018/01/03

ط.د. بن زيان سعادة / جامعة 2 وهران

ملخص :

رغم اعتماد الجزائر على نصوص قانونية متعددة تنظم التهيئة والتعمير، إلا أنها تظل غير كافية لتنظيم المدن الجزائرية، بسبب تعدد مشاكلها ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية وبيئية، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى وضع تنظيم خاص بسياسة المدينة يعتمد على مجموعة من المبادئ وأهداف المتعلقة بالمدن المتطورة.

و من أجل تجسيد مبادئ سياسة المدينة، يجب تحميل مسؤولية جميع الهيئات والأطراف الفاعلة في الدولة، وتعبئة كل مواطن من أجل إنجاح هذه العملية.

الكلمات المفتاحية: المدن الجزائرية، التهيئة والتعمير، سياسة المدينة.

Résumé:

Malgré l'adoption par l'Algérie de diverses dispositions législatives réglementant l'urbanisme et la reconstruction, l'organisation des villes algériennes reste insuffisante en raison de la multiplicité des problèmes sociaux, économiques et environnementaux qui incitent le législateur algérien à élaborer une politique spécifique pour la ville. Dans les villes développées.

Pour incarner les principes de la politique de la ville, la responsabilité de tous les organes et acteurs de l'Etat doit être assumée, et chaque citoyen doit être mobilisé pour que ce processus soit un succès.

Mots-clés: Villes algériennes, planification et reconstruction, politique de la ville.

مقدمة :

تعرف المدن حاليا تحولات عميقة يصعب قياس عواقبها بدقة نتيجة تزايد المستمر لعدد سكان العالم في المدن لكونها أحد المناطق الحضرية ، حيث شهدت المدن زيادة في عدد سكانها من سنة لأخرى ، ففي سنة 1900 م قدر عدد سكان المعمورة بمليار وخمس مائة مليون نسمة منهم 200 مليون من الحضر، وفي نهاية سنة 2000 م بلغ عدد سكان العالم 6 ملايين نسمة منهم 03 ثلاثة ملايين أي ارتفع عدد سكان المعمورة 04 مرات بينما ارتفع عدد سكان الحضر خمس عشرة مرة. ويلاحظ أيضا أن سكان مدن في تزايد مستمر بمعدل 500 مليون في كل 10 سنوات ، حيث تفيد التوقعات أن نسبة سكان الحضر (**la population urbaine**) ستبلغ 75 % خلال سنة 2020 العالم مليارين و 40 مليون نسمة¹ ، مما يرفع عدد المدن المليونية.

ولاشك أن أهمية هذا التحول ينعكس على نمط حياة الفرد، ذلك أن حياة المدينة ترتبط عادة بسعي مستديم لتحصيل الرفاهية يقوده سكان المناطق الحضرية ، ففي أوروبا على وجه الخصوص تعيش الغالبية العظمى من المواطنين حاليا في المناطق الحضرية ، وتعرف هذه المناطق مشاكل جمة ، حيث أضحت مصدرا للتلوث بشكل عام له أثر إيكولوجي كبير بفعل الإستهلاك الواسع للموارد الطبيعية غير قابلة للتجدد مما يتطلب توفير مساحات شاسعة من الأراضي لتلبية حاجيات السكان من الغذاء والطاقة والمياه والموارد الطبيعية .

وعلى الصعيد الاجتماعي توجه حياة المدنية رهانات وتحديات كثيرة تتعلق بانتشار ظاهرة البطالة ، وتفشي الجريمة ، كما أن هذه المراكز السكانية تتسم أساسا ب بروز ظاهرة التفاوت الطبقي (بين الفقراء والأغنياء) ، و مثل هذه الأوضاع تجعل من ظاهرة تنامي المدن المليونية أمام صناع القرار تحدي لتطوير نظام قانوني ناجع للتعامل مع هذه المشكلات التي تقترن مع تجمع عدد غير مسبوق من الأفراد في رقعة جغرافية صغيرة .

وفي المقابل ذلك تمثل المدن قلب الحضارة الإنسانية و المصدر الأساسي للثروة والمؤسسات، وأماكن العمارة و مصدر إشعاع لمراكز كبيرة للتعليم والثقافة والسياسة ، لكونها المكان الأنسب للتغيير والابتكار.

لقد دفعت هذه الأوضاع والتغيرات الكبرى الناجمة أيضا عن التعمير الشديد ، وعن مسار عولمة المبادلات وكثافة العلاقات المتميزة بالتطور التكنولوجي والتطور الاقتصادي المعرفي في اتجاه مسعى اعتماد إصلاحات تعنى بالتشريعات المتعلقة بتسيير شؤون المدينة وتديرها، وكذا إجراء التكيف التي تمكن من وضع سياسة المدينة تستهدف إلى التحكم في مناحي المختلفة لها ، وإيجاد حلول تتلاءم مع طبيعة المشكلات الناجمة عن تجمع عدد من الأفراد في حيز جغرافي محدود ، على أساس أن كل هذه المعطيات وضعت المدينة في واجهة الأحداث وفي قلب لتحديات ، بل أن علماء الاجتماع اليوم يقرون أن مستقبل المجتمع اليوم يتحدد مصيره في

المدينة وهو مرهون بها².

فهل استعدت مدن الجزائرية لمواجهة هذه التدفقات البشرية ، وهل انتهجت بلادنا سياسة الرامية إلى تكيف مدننا مع طبيعة المشاكل التي تعرفها مدن المعمورة؟

لا بد من الإشارة أولاً أن الجزائر كغيرها من دول العالم تعاني من مشاكل بسبب تفاقم الظاهرة الحضرية التي اتسمت بنمو المدن من جهة وتزايد أعدادها من جهة أخرى ويتجسد ذلك من خلال ارتفاع معدلات التحضر، ففي سنة 1966 بلغت 31.4% ثم ارتفعت إلى 40% سنة 1977 ثم وصلت إلى 50% عام 1987 وبلغت 68.32% سنة 2001³، ويتوقع أن تقارب نسبة السكان الحضر حوالي 80% سنة 2025، ومعنى ذلك أن أنه سيصل عدد سكان المدن 33 مليون نسمة (أي تقريبا عدد سكان الجزائر حاليا) من بين 42 مليون نسمة متوقعة سنة 2025⁴. فضلا عن ذلك تعرف مدن الجزائرية بسبب عدم تكافؤ الفرص ليس فقط بين المدن والأرياف ولكن أيضا بين المدن نفسها نزوحا حادا ترجم إلى أشكال من التموضع المجالي الذي حول المنظر العمراني إلى نسيج غير منتظم يغلب عليه الطابع العشوائي وأزمات سكنية وانتشار العمران الفوضوي نتيجة الحاجة إلى العقار، كما أدى أيضا إلى خلل في الكثافات السكانية من الشمال إلى جنوب وبذلك أضحت الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية معقدة أمام استمرار جملة من المشاكل التي لها أثر كبير على شكل وديناميكية المدن⁵، في الوقت الذي أصبحت فيه مدن العالم مصدرا للمنافسة في شتى المجالات، خاصة في جلب الاستثمارات والتسابق من أجل اكتساح الأسواق الخارجية، والتنافس من أجل استقطاب مراكز القرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والثقافي، وكذا احتضان مراكز الإعلام والاتصال واحتضان التظاهرات الاقتصادية والثقافية والرياضية، فإن المدن الجزائرية مازلت تتخبط في مشاكل كثيرة أدت إلى خلل في التوازن الجهوي والإقليمي، حيث يلاحظ أن ظاهرة الكثافة السكانية تزداد على الساحل الذي تتمركز فيه نسبة 40% من السكان، والذي ليمثل سوى 1.9% من مساحة إقليم، ويتمركز حوالي 25% من السكان في مناطق التل وهو ما يبين أن 65% من السكان يتمركزون في مساحة 04% فقط من مساحة الإقليم، أما منطقة الهضاب العليا فيتمركز فيها نسبة 25% من السكان التي لا تمثل سوى 09% من مساحة الإقليم في حين يتمركز حوالي 10% فقط من سكان مناطق الجنوب الجزائري في مساحة 87% من مساحة الإقليم.

و انطلاقا مما سبق يمكن طرح عدة تساؤلات لصياغة إشكالية الموضوع تتعلق بوضع سياسة رشيدة للمدينة طبقا للقانون التوجيهي للمدينة والتي بمقدورها إعداد مدننا لمواجهة التحديات الراهنة، والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها.

✓ ما هو مفهوم سياسة المدينة (La politique de La ville)؟

✓ ما هي المبادئ والأهداف التي تقوم عليها سياسة المدينة؟

✓ ما هو مفهوم المدينة وكيف يتم تصنيفها وفقا لسياسة المدينة ؟

وسنجيب عن هذه الإشكاليات وفق عناصر الخطة التالية :

1 - مفهوم سياسة المدينة

2 - المبادئ والأهداف التي تقوم عليها سياسة المدينة

1 - مفهوم سياسة المدينة وتصنيف المدينة وفقا لها

أ - مفهوم سياسة المدينة

يمكن تعريف سياسة المدينة على أنها سياسة عمومية مندمجة وتشاورية وتشاركية وتعاقدية ، يتم وضعها من طرف الدولة بإشراك الجماعات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار يضمن تناسق وانسجام مختلف الرؤى والتدخلات في المدينة مع احترام صلاحيات كل طرف ، وذلك من أجل تطوير مدن مستدامة واندماجية ومنتجة ومتضامنة⁶ ، تركز على تسير قائم على الحكامة والشفافية وعلى احترام الفرد وحرياته وعلى إعلام عصري متفتح.

ومن خلال هذا التعريف ، يمكن اعتبار " سياسة المدينة " سياسة استباقية وتأطيرية وتوجيهية وتنسيقية لتدخلات الفاعلين للأنسجة الحضرية المختلفة من المركز القروي الصاعد إلى المدينة الكبيرة مروراً بالمدن الصغرى والمتوسطة، تقوم على ركيزتين أساسيتين:

- انخراط الدولة بثقلها في تخطيط وتسيير المدينة وتحديد ماهيتها وحدودها بغية توفير إطار عيش ملائم للسكان الحضريين لهم حقهم في المدينة .

وعلى هذا أساس فإن سياسة المدينة هي سياسة الدولة⁷ لتحقيق الإنسجام الحضري والتضامن الوطني اتجاه الأحياء والضواحي المتأزمة.

- اعتماد مقاربة أفقية، في إطار رؤية شمولية مندمجة وتعاقدية تعتمد على مبادئ الحكامة الجيدة والتشاور، يتدخل في صنعها مختلف الفرقاء السياسيين والتقنيين المتواجدين في نسيج حضري معين، من دولة وجماعات الإقليمية ومجتمع مدني وقطاع خاص، من أجل التوافق حول مشروع حضري يجعل من المدينة فضاء لإنتاج الثروة وتحقيق النمو، وللتضامن الاجتماعي والتوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية من خلال العدالة الاجتماعية وبين الأحياء المكونة لهذه المدن عبر الاهتمام بالمرافق والخدمات العمومية والتنقلات الحضرية.

ومن ثم فإننا نرى أن استعمال المصطلح سياسة المدينة هو نوع من الإطناب أو الحشو اللغوي لأن أمر جعلنا نعتقد أن الموضوع يتعلق بتسيير وإدارة المدن أو مجموعة من السياسات الحضرية ، فهي على خلاف ما هو ما يتصور « رزمة منسقة و مدمجة من تدخلات الدولة تستهدف من خلالها هذه الأخيرة، إحياء مجالات حضرية «حساسة» تتسم بهشاشتها وبغزلتها أو بمؤهلات خاصة تستدعي تميينا وإبرازا، كما تهدف هذه السياسة المتسمة بطابعها الإرادي ، إلى تقليص الفوارق الاجتماعية بين المكونات الإقليمية للمجال الحضري، وذلك من خلال رؤية تتوخى المعالجة الشمولية للإشكالات خصوصا بالمدن بكل تصنيفاتها (الكبرى، المتوسطة والصغرى)، باعتبارها البؤر الرئيسية للاستقبال والإنتاج والمحركات الأساسية للمجال، كما يمكن استلهاً نفس المفهوم في صياغة السياسة التديرية للمراكز القروية الصاعدة باعتبارها مدن المستقبل»⁸.

لقد احتلت سياسة المدينة لسنوات مكانة خاصة في المشهد السياسي والإداري الفرنسي، نظرا لتوجه هذه السياسة إلى معالجة المشاكل الأكثر حدة في المجتمع الفرنسي، بدءا من ظاهرة العنف إلى التسرب المدرسي ومشاكل التمييز العنصري في العمل وصولا إلى العزلة الحضرية والجمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم سياسة المدينة بدأ يتبلور في فرنسا على إثر تنفيذ المخطط السابع (1976- 1980) الذي كرس سياسة السكن والحياة الاجتماعية (**Habitat et Vie Sociale**) ، حيث كان تهدف هذه السياسة لمعالجة انحطاط الضواحي والأحياء من خلال إشراك الاستثمارات من أجل وتحسين نوعية البناء وتحقيق رفاهية السكن ، وقد طبقت هذه السياسة في أحياء مدن عدة مثل غرو نوبل، مرسيليا، وغيرها، وقد كانت هذه المدن مختبر لتجريب هذه السياسة والإجابة عن التساؤلات عدة تتعلق بدور السكان وكذا الشركات والمتدخلين من القطاع العام في تجسيد سياسة المدينة ، وعلى ضوء الاستنتاجات المتوصل إليها تحول مفهوم هذه السياسة سنة 1984 إلى التنمية الاجتماعية للأحياء ، ثم إلى التنمية الاجتماعية الحضرية (**Développement Social et Urbain**) سنة 1988 ، ثم في سنة 1992 ظهرت سياسة جديدة تدعى عقود المدن حسب البرامج المناطق الإقليمية (**des pro-grammes territoriaux aux contrats de ville**) ، فالمخطط الطوارئ لسنة 1993 (**le Pacte de relance pour la ville**)، ثم سنة 1996 إلى العهد إعادة بعث المدن (**du plan d'urgence**) ، وفي سنة 1998 ظهر مفهوم سياسة المدينة التي أدرجت شيئا فشيئا أحكام وقواعد أخرى تركز نفس منطق القواعد السابقة مثل المخطط المحلي للإدماج عن طريق الإقتصاد لسنة 1993 المعروف بإسم (**plans locaux d'insertion par l'économique**) ، والعقود المحلية للضمان (**contrats locaux de sécurité**) لسنة 2001 ، ومخطط النقل الحضري المعروف بإسم (**plans de déplacements urbains**) لسنة 2001، والبرامج المحلية للسكن (**programmes locaux de l'habitat**) ، وغيرها من القواعد المتعلقة بسياسة المدينة، وفي

سنة 2003 ظهر قانون التوجيهي وبرمجت المدن والتجديد الحضري (**La loi d'orientation et de programmation pour la ville et la rénovation urbaine**) في 1 أوت 2003 الذي وضع برنامج لتجديد الحضري عبر الوكالة الوطنية لتجديد الحضري (**Agence nationale de rénovation urbaine**) التي تأسست سنة 2004/02/11 ، وخصصت الدولة الفرنسية موارد مالية هامة لتجديد بعض الأحياء والضواحي الهشة .

وفي سنة 2006 أطلقت اللجنة الوزارية للمدن مشروع العقد الحضري للانسجام الاجتماعي (**le Contrat urbain de cohésion sociale**) بهدف محاربة التمايز الاجتماعي والمكاني والعنصري الذي يسود بعض الأحياء الفرنسية ، وقد خضعت فيما بعد هذه السياسة لتقييمات متعددة ، أفضت إلى استنتاج أساسي يقضي بأنه من الصعب جدا الحصول على رأي جماعي (**avis collectif**) شافي يضع هذه السياسة بين الناجحة أو الفاشلة ، وعلى هذا الأساس يتم حاليا مراجعة هذه السياسة أمام البرلمان الفرنسي ، حيث تم إيداع مشروع قانون برمجت المدن والانسجام الحضري بتاريخ 02 أوت 2013 لدى المؤسسة التشريعية الفرنسية .

ب - وتصنيف المدينة وفقا لسياسة المدينة :

تعد المدينة⁹ ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني ، غير أن الفقهاء اختلفوا في إيجاد تعريف جامع مانع للمدينة ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المدينة ظاهرة معقدة فهي نتاج تفاعل عدة عوامل متشابكة كالتاريخ والإقتصاد ، وحجم السكان ، والوظائف التي تؤديها المدينة ... إلخ ، ولهذا يقول إيف شالاس (**Yves Chalas**) « المدينة دوما تدهشنا بتطوراتها ، فهي لا تظهر دوما بما ننتظره منها ، لذلك يجب علينا دوما أن نقرأ ونحاول قراءتها حتى نتطلع إلى الأمل ومستقبل معها»¹⁰ ، وعلى هذا الأساس تعددت تعريفات المدينة بتعدد الزوايا والمعايير المعتمدة في تحديد معنى المدينة والتي نذكر منها .

- المدينة من الناحية الوظيفية : تعتبر المدينة مركز لاستقطاب الأفراد الراغبون في العمل وسد احتياجاتهم المعيشية ، لذا تميزت المدينة عبر التاريخ ، حيث نمت المدن في مجال معين ، فظهرت المدن الحربية والمدن السياحية ، والمدن التجارية والمدن الصناعية ، المدن الثقافية... إلخ¹¹ .

- المدينة حسب مراحل النمو: يرى لويس ممفورد (**Louis Mumford**) أن المدينة شأنها شأن الكائن البشري تمر بمراحل و أطوار التي تبتدأ بمرحلة النشأة (**EPOLIS**) إلى مرحلة المدينة (**POLIS**) ثم المدينة الكبيرة (**METROPOLIS**) ، فالمدينة العظمى (**MEGAPOLIS**) ، إلى المدينة الطاغية (**TYRANNOPOLIS**) ، وقد تصل إلى المدينة المنهارة (**NEKROPOLIS**) ، أو ما يسمى مدينة الأشباح نتيجة أعمال التخريب أو الثورات .

- المدينة حسب حجم السكان : وهو متبع في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تعتبر المدينة بذلك الحيز الجغرافي الذي يقطنه 2500 نسمة.¹²

- المدينة على أساس طبيعة الأفراد ونظام الحياة : يرى خلف حسين الدليمي أن المدينة هي البيئة الفزيائية التي يعيش فيها السكان ، وهي نظام معيشة واسلوب حياة لم تصل إليه المدينة إلا بعد فترة من التطور » .

أما موقف المشرع الجزائري فيبدو أنه يعتمد على معيارين في تحديد مفهوم المدينة ، هما معيار حجم السكان ومعيار الوظيفة ، حيث نصت المادة الثالثة من قانون التوجيهي للمدينة على أن المدينة هي : « كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية »³¹ ، ويستشف أيضا من خلال تصنيف المدن وفقا للتشريع الجزائري هو اعتماد على المعيار حجم السكان والوظيفة ، حيث تصنف المدن الجزائري على الشكل التالي:

- الحاضرة الكبرى (la métropole) هي حسب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة هي : « التجمع الحضري الذي يشمل على الأقل ثلاثمائة ألف (300.00) نسمة ، ولها قابلية لتطوير وظائف دولية ، زيادة على وظيفتها الجهوية والوطنية » .

- المساحة الحضرية (l'aire métropolitaine) هي حسب تعريف المشرع الجزائري في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة كل : « إقليم الذي يجب أخذه بعين الاعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها » .

- المدينة الجديدة (la ville nouvelle) هي كما نصت عليها المادة الثانية من قانون المتعلق بشروط إنشاء المدن : « كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نوة أو عدة نوى سكنية موجودة »¹⁴ .

- المنطقة الحضرية الحساسة (la zone urbaine sensible) هي كما عرفتها الفقرة السادسة من المادة الثالثة من قانون تهيئة الإقليم وتنمية المستدامة : « فضاء هش من الناحية الإيكولوجية ، لا يمكن أن تنجز فيها عمليات إنمائية دون مراعاة خصوصيتها » .

أما المادة الرابعة من قانون التوجيهي للمدينة فقد أضفت تقسيما آخر للمدن وهي:

- المدينة المتوسطة (une ville moyenne) : هي تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة.

- المدينة الصغيرة (une petite ville) هي تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة¹⁵ .

و الملاحظ أن التعريف الذي أورده المشرع الجزائري للمدينة يركز كثيرا على الناحية الإحصائية وبدراسة أقل على الناحية الوظيفية ويهمل الأبعاد السوسيوإيكولوجية والتاريخية

والعمرانية للمدينة ، فقد نجد أحيانا القرى ذات كثافة سكانية مماثلة لبعض المدن أو تزيد عنها ، ولذلك فإن معيار حجم السكان لا يكون وحده كافيا في هذه الحالة لتعريف المدينة ، ولعل ما يفسرنا لنا إستدراك المشرع لهذا النقص في المادة الخامسة من القانون التوجيهي للمدينة التي نصت على أنه : « زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني ، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي ، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري » ، على هذا الأساس تبني المشرع معايير إضافية لتصنيف التجمعات السكانية كالوظيفة والتاريخ . والعمران... إلخ¹⁶.

2 - مبادئ العامة لسياسة المدينة وأهدافها

أ - مبادئ العامة لسياسة المدينة

ترتكز سياسة المدينة طبقا للمادة الثانية من قانون التوجيهي للمدينة على عشرة مبادئ رئيسية هي:

التنسيق والتشاور (la coordination et la concertation): اللذان بموجبهما ، تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منتظمة ومنسجمة وناجعة ، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك.

اللامركزية (la déconcentration): في ظل هذا الأسلوب تسند المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على مستوى المحلي ، بحيث لا تتمتع الهيئات الممثلة سواء كانت إقليمية أو مرفقية بالشخصية المعنوية ويقتصر دورها على تمثيل الإدارة المركزية على مستوى المحلي.

ويهدف هذا الأسلوب إلى تخفيف عبء التسيير المركزي ، والقضاء على البطء التسيير الإداري وعلى التوزيع العادل لنفقات العامة.

اللامركزية (la décentralisation): هي نوع من التسيير الإداري ، تكتسب بموجبه الجماعات الإقليمية وكذا الهيئات المرفقية صلاحيات ومهام واسعة في التسيير طبق للقانون ، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية ، ويعزز هذا الأسلوب الديمقراطية ويكرس مبدأ مشاركة المواطن في التسيير ، كما يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق العقلانية في التسيير لأنه تجعل الحاجيات المحلية مطابقة لإهتمامات المواطن على أساس أن المنتخبين المحليين أدري بحاجات الإقليمية من السلطة المركزية¹⁷.

التسيير الجوّاري : يقتضي وضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن ، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية ، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي كذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها.

التنمية البشرية (le développement humain)¹⁸: يعتبر الإنسان عنصرا مهما في تجسيد سياسة المدينة وتفعيلها ، فهو مصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية ، وقد عرف بعض الفقهاء التنمية البشرية بأنها تسدي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته ، حيث تتضمن العمل على الوفاء بحاجته الإنسانية في النمو ، فالإنسان هو المحرك الحية في مجتمعه ، ولقد أدركت المجتمعات الحديثة أهمية التنمية البشرية ، لذلك سارعت إلى وضع منظومة قانونية تركزها وتحافظ عليها.

التنمية المستدامة (le développement durable): إن من أهم أهداف سياسة المدينة هي تحقيق التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها¹⁹.

الحكم الرشيد (La bonne gouvernance): تهتم سياسة المدينة إهتماما كبيرا بالإدارة على أساس أنها الأداة الفعالة لتنفيذها ، ولهذا تستلزم أن تكون الإدارة على قدر من الكفاءة العالية في التسيير وأن تبني نمط من التسيير العقلاني الذي يهتم بانشغالات المواطن ويعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية ، واحترام حريات المواطن وسيادة القانون.

الإعلام (L'information)²⁰: تقوم سياسة المدينة على وضع إطار الذي يزود الجمهور بالحقائق الواضحة ويتيح لهم الحصول على المعلومات بسهولة وبصفة دائمة حول وضعية مدينتهم وتطويرها وآفاقها .

الثقافة (La culture)²¹: تعد المدينة كيان ثقافي يمثل كل جوانب الحياتية والحضارية والتاريخية ، وعلى هذا الأساس ترمي سياسة المدينة إلى إبراز الهوية الثقافية لمدن الجزائرية وإظهار المبادئ الأصيلة والسامية والذاتية لسكانها وذلك من خلال ترقية الجانب الثقافي للمدينة وإبرازها كفضاء للإبداع والتعبير الثقافي ، في إطار القيم الوطنية .

المحافظة (La preservation): تركز سياسة المدينة مبدأ محافظة وصيانة الأملاك المادية والمعنوية وحمايتها وتثمينها .

الإنصاف الاجتماعي (L'équité sociale): ترمي سياسة المدينة إلى تحقيق الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي من خلال القضاء على كل الآثار السلبية الناجمة عن الإقصاء والتمييز واللامبالاة التي تولد للمواطن شعورا بالعزلة والإنكماش على الذات ويشكل لديه الحقد والضغينة ويجعله أحيانا يجتاح إلى العنف والتعبير عن إنشغالاته وهو ما يبرز تنامي ظاهرة العنف والجريمة في المدن .

ب - أهداف سياسة المدينة:

ظهرت سياسة المدينة كرد فعل لاستفحال مشاكل المدن في عدد من دول المعمورة ، وهو ما فرض عليها مواجهة هذه المشاكل من خلال التفكير في وضع برامج خاصة تعمل وفق أهداف وغايات تشترك فيها تقريبا أغلبية الدول المعنية، فهي تهدف إلى تغيير فضاء عيش المواطن والمواطنة من أجل أن يشعر بالرضى، وبالتالي يشعر بالانتماء لهذا الفضاء وهذا من شأنه أن يدفعه إلى النهوض بواجباته بما فيها إلزامه اتجاه هذا الفضاء أي المدينة ، لذا فإن أبعاد سياسة المدينة هي شاملة للجوانب الجمالية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضرية، وغيرها من المجالات.

كما أن مجالها الإقليمي يمكن أن يشمل مجالا حضريا بأكمله، من مركز حضري صاعد إلى غاية المدينة الكبيرة، كما يمكن أن يشمل حيا أو بعض الأحياء من هذه الفضاءات الحضرية بغرض ربطه بالنسيج الحضري وتيسير استفادته من جميع الخدمات الموجودة في المدينة.

وطبقا للمادة السادسة من القانون التوجيهي للمدينة فإن السياسة المدينة تهدف إلى تنسيق وتوجيه كل التدخلات بغرض تحقيق التنمية المستدامة ، على إعتبار أن سياسة المدينة كل متكامل متعدد الأبعاد و القطاعات و الأطراف، يتم تجسيدها عبر مجموعة من المجالات و الميادين ، لاسيما منها على وجه الخصوص : الإقتصاد الحضري، المجال الحضري والثقافي، المجال الإجتماعي، المجال التسيير، المجال المؤسسي، وينبغي أن يحتوي كل مجال من هذه المجالات على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة تضعها الدولة بالتشاور مع الشركاء و الفاعلين كالجماعات الإقليمية، والمتعاملين والإقتصاديين والإجتماعيين ، والمواطن. ويمكن أن نتناول بالتفصيل مجالات التنمية المستدامة التي تهدف سياسة المدينة إلى تحقيقها كالاتي:

مجال الاقتصاد الحضري :

يلاحظ أن الاقتصاد الحضري داخل المدن الجزائرية يعاني من عدة مشاكل تتمثل في:

- تفيشي النشاطات الموازية
- نقص الإستثمارات والنشاطات المنتجة داخل المدينة
- تدهور الموارد الطبيعية واستعمالها المفرط
- غياب دور المدينة كمؤثر اقتصادي
- نقص قطاع الخدمات العمومية داخل المدينة الواحدة واختلالها

- اندثار الحرف والصناعات التقليدية المميزة لكل مدينة²²

ولتغلب على هاته الصعوبات ، كرست المادة الثامنة من قانون التوجيهي للمدينة أهداف السياسة العامة في المجال الإقتصاد الحضري تتمثل في:

أ- الحرص على الإستغلال العقلاني للثروات الطبيعية وذلك من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي ، و عدم الإفراط في مستويات الإستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية.

ب- المحافظة على البيئة الثقافية والطبيعية : تقتضي مفهوم التنمية المستدامة الإعتناء بالبيئة الثقافية من خلال تكثيف الأنشطة و التظاهرات الثقافية تتناول مجالات عدة كالشعر، المسرح ، السينما ، المسابقات الفكرية... إلخ، وإنشاء هياكل تهدف إلى نشر الثقافة داخل المجتمع كالمكتبات ودارالشباب ، لأن من شأن ذلك أن يبرز المدينة ككيان ثقافي ومصدر إشعاع للمعرفة والثقافة .

و من ناحية أخرى تعاني مدننا مشاكل عديدة على مستوى البيئي تتمثل في:

- نقص الموارد كما ونوعا

- الأخطار التي تهدد المنظومات البيئية في الساحل مثلا

- عدم قدرة الآليات المخصصة لجمع القمامة المنزلية

- تدهور المحيط البيئي الحضري العام

و على هذا الأساس تقتضي التنمية المستدامة في المجال البيئي²³ إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي الزراعية دون الإخلال بالتوسع في الإنتاج لتلبية الإحتياجات السكان المتزايدة . ويترتب عن اعتماد نظام الحماية عدم الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تشكل تهديدا للبيئة، ومن ناحية أخرى تقتضي التنمية المستدامة المحافظة على المحيط المائي من خلال مكافحة خطر تلوث المياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية ، وصيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة واللاعقلانية ، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها وعدم استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابات إيكولوجية.

و بالإضافة إلى ذلك يقتضي مجال المحافظة على البيئة الطبيعية صيانة الثراء الأرض والتنوع البيولوجي من خلال إبطاء عملية الانقراض وتدمير النظم الإيكولوجية الناجمة عن استغلال المفرط للغابات واستنزاف الشعب المرجانية... إلخ²⁴ ، كما يستلزم هذا المجال حماية المناخ من الإحتباس الحراري الذي يحدث بسبب تصاعد الأبخرة والغازات الناجمة عن انتشار

الواسع للصناعة والتكنولوجية مما يترتب عنه تغييرات كبيرة في البيئة العالمية تؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار وزيادة الأشعة فوق البنفسجية ، وتدمير طبقة الأوزون.

ج- ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال نظرا لإزدياد أهمية المعرفة بوصفها دافعا للنمو ، بالإضافة إلى ثورة في مجال المعلوماتية والإتصالات وخصوصا الإنترنت ، أين فاق إختراق الإنترنت على المستوى العالمي للسداسي الأول من سنة 2009 المليار و ست مائة مستخدم و على هذا الأساس باتت تكنولوجيا المعلومات و الإتصال وتطبيقاتها اليوم من العوامل الرئيسية للنمو²⁵ ، بحيث أضحت جوهر الميزة التنافسية بالنسبة للمدن في العالم .

ويمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات و الإتصال بأنها « هي مجموعة من المعارف ، الإبتكارات ، و التطبيقات التي تتمحور حول التقنيات المختلفة، بحيث يستثمرها الإنسان في تحسين مستوى معيشتة ووتحقيق رفاهيته و ويستعملها بغرض توفير عليه الوقت والجهد والتكلفة » .

د- ترقية الوظيفة الإقتصادية للمدينة عن طريق خلق نشاطات إقتصادية كبيرة ودعم التنمية الإقتصادية للمدن و المناطق المتضررة عن طريق إيجاد فرص الشغل ، وتشجيع التكوين و المبادرة و تحويل ضواحي ضعيفة إقتصاديا إلى مناطق إقتصادية تساهم في التنمية المحلية

مجال الحضري و الثقافي : يهدف هذا المجال إلى التحكم في توسع المدينة بشكل الذي يحافظ على الأراضي الفلاحية و المناطق الساحلية و المناطق المحمية و التغلب على المشاكل تعاني مدن الجزائر من مشاكل متعلقة بالعمران و المحيط و التي تتمثل في :

- عدم التحكم في التوسع العمراني
 - عدم إنسجام النسيج الحضري
 - تدهور الفضاءات الحضرية وانعدامها أحيانا، مثل المساحات الخضراء ، مراكز المدن (les centres villes)، فضاءات الترفيه
 - كثافة العمران المتأزم ، بفعل البناء الفوضوي والأحياء القصدية
 - غياب البعد الثقافي للعمران
 - اختلال في توزيع المرافق العمومية ، و الخدماتية
- وقد أدت هذه الأسباب إلى إحداث خلل في الوسط المعيشي الحضري للسكان الحضريين،

وهو ما أثر سلبا على المجال الحضري والثقافي لمدننا، ولتغلب على هذه المشاكل وتحقيق التنمية المستدامة فإنه يجب أن تعتمد سياسة المدينة على بلوغ الأهداف التالية.

- تصحيح الإختلالات الحضرية وتقليص الفوارق بين أحياء وترقية وذلك من خلال التخفيف أو القضاء على الإختلالات المجالية الناجمة عن الفوارق بين الأحياء الفقيرة والغنية، بهدف تحقيق نوع من الإنسجام الحضري .

إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته بغية تحسين صورة المدينة وإبراز منظرها الجمالي ويكسب جاذبيتها و رونقها من خلال خلق توازن في عملية الإنتشار العمراني وإعادة تشكيل نمط العمراني بما يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة ، ويقضي هذه العملية تطهير المدن الجزائرية من البناءات الفوضوية والبيوت القصديرية ، والتخلص من البنايات القديمة والقضاء على السكنات الهشة وغير الصحيحة²⁶ ، وإعادة تحديث العمران بشكل الذي تتناسب فيه البنايات من حيث المساحة ودقة التصاميم وتوفر البيئة مع احتياجات السكان²⁷ .

- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها، من خلال إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة، وإلزام كل انتاج معماري أو عمراني بضرورة إقامة مساحات خضراء مع مراعاة طابع الموقع والمناظر التي ينبغي المحافظة عليها وتثمينها والموارد الأرضية وأصناف وأنواع النباتات والمحافظة على التراث المعماري للمنطقة، والأخذ بعين الاعتبار تخصيص مواقع المساحات الخضراء داخل المناطق الحضرية عند إعداد أو مراجعة أدوات العمران وفق مقاييس لكل مدينة أو مجموعة حضرية أو سكنات خاصة.²⁸

- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية ، عن طريق تزويد المدن المتضررة بالبنايات والتجهيزات الأساسية في ميادين الإدارة ، و التربية والتعليم ، و الثقافة والفنون ، والصحة والبيئة والترفيه.

- ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية، من خلال تحقيق سهولة الحركة للسكان بين التجمعات السكانية داخل الإقليم وربط بين التجمعات العمرانية بشبكة هامة من طرق والمواصلات مع توفير وسائل النقل بغية تخفيف من ظاهرة إزدحام المدن.

- تفعيل عملية مسح العقاري وتطويرها، باعتبارها عملية فنية وقانونية التي تهدف إلى تحديد هوية العقار من خلال تحديد موقعه وأوصافه كاملة وتعيين حقوقه و حقوق المترتبة عليه ، كذا وتحديد الأشخاص المالكين للعقار.

وتعد عملية مسح الأراضي ذات أهمية بالغة في تنظم المدن من خلال تحديد هوية العقارات

ومالكها ، مما يمكن من وضع سياسة رشيدة داخل مدننا²⁹.

المجال الإجتماعي : يستند هذا العنصر على وضع سياسة إجتماعية طبقا للمتطلبات التنموية الإجتماعية قادرة على التغلب على المشاكل التي تعرفها المدن الجزائرية والمتمثلة أساسا في :

- تفشي ظاهرة البطالة وتنامي ظاهرة الفقر في بعض جيوب المدينة
- تزايد الفوارق من حيث الدخل ، وانتشار ظاهرة التسرب المدرسي
- الضعف من ناحية التكفل بالصحة ونقص الهياكل الصحية
- ارتفاع نسبة التمدين والخسائر المادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية بسبب سوء التنظيم الحضري
- عدم مطابقة نسبة السكان مع توفر السكن

وعلى هذا الأساس نصبت المادة العاشرة من القانون التوجيهي للمدينة على أن البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة في إطار سياسة المدينة يتحقق من خلال تحسين ظروف وإطار المعيشة للمواطن وذلك عن طريق مكافحة ظروف المعيشية السيئة في الأحياء وإدماج الفئات المهمشة كالعاطلون عن العمل ، الفقراء ، المعوقون ، الشيوخ... إلخ في النسيج الحضري القائم، كما أن ترقية التضامن الحضري والتماسك الإجتماعي وكذا توفير كافة الخدمات الإجتماعية التي تلبى كل إحتياجات السكان من الناحية الكمية والنوعية من خلال تدعيم التجهيزات الإجتماعية والجماعية وكذا ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية داخل مدننا من شأنه يساهم في التنمية الوطنية .

وتعد الوقاية من الإنحرافات الحضرية وأيضاً كهدف إستراتيجي للتنمية المستدامة في شقها الإجتماعي ، وذلك من خلال إيجاد فرص عمل مناسبة ودعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، كما أن المحافظة على النظافة والصحة العمومية عنصرا مهما في الاستدامة الاجتماعية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.

- مجال التسيير: يستند هذا العنصر على ترقية الحكم الراشد³⁰ داخل المدن من خلال مساهمة الحركة الجموعية والمواطن في تسيير المدينة ، ذلك أن نجاح عملية التنمية المستدامة مرهون بمدى قوة العلاقة التشاركية بين الدولة وفئات المجتمع المدني والتي لا يمكن تجسيدها إلا في إطار مناخ ديمقراطي يتيح المشاركة الفاعلة للمواطن وللجمعيات والمنظمات المجتمع

المدني في عملية صنع القرار السياسي ، ويعزز قدرات هذه الشريحة من المجتمع المدني من حيث التكوين وتدعيم المالي والإداري.

وتقضي الحكامة الراشدة أيضا تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل الحديثة وتدعيم وترقية الخدمة العمومية وتقاسم المسؤولية بين السلطات العمومية والحركات الجمعوية والمواطن في تنفيذ سياسة المدينة ، فالمسؤولية مشتركة بين المجتمع المدني والسلطة ، وقد يترتب عنها مساءلة الأطراف المعنية وتحمل تبعاتها .

والمساءلة حسب تعريف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» هي طلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وقيام بواجباتهم مع الأخذ بعين الاعتبار الإنتقادات التي توجه لهم من جهة وإقرار بمسؤوليتهم عن فشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش من جهة أخرى ، كما تتطلب المساءلة تجسيد مبدأ سيادة القانون على أرض الواقع ووجود حرية معلومات وأصحاب مصلحة يتمتعون بقدرة على التنظيم³¹.

وفضلا على هذه العناصر للحكم الراشد يقتضي هذا الأخير الإرتقاء بالتعاون بين المدن سواء على صعيد الداخلي أو الدولي بغية تبادل الخبرات والتجارب

في إطار تنظيم قانوني قائم على التوأمة

- مجال المؤسساتاتي:

تعرف المدن الجزائرية مشاكل جمة على المستوى المؤسساتاتي نذكر منها :

- غياب المدينة ككيان في منظومتنا القانونية، وغيابها عن أدوات التعمير المتعددة

- غياب الاطار المرجعي الكفيل بمعالجة الظاهرة الحضرية

- بعثرة الجهود القطاعية المعنية بتنمية المدينة

- غياب آليات الدراسة والإستشراف الخاصة بالمدن

ولمواجهة هذه الصعوبات أقر المشرع في المادة الثانية عشر أهداف سياسة المدينة تعتمد أولا على وضع إطار وطني للرصد والتحليل والإقتراح في ميدان تنفيذ سياسة المدينة ، وذلك من خلال إنشاء هيئة وطنية³² تكون بمثابة الذراع التنفيذية للدولة والتي بوسطها ترسم وتطبق وتراقب تنفيذ سياسة المدينة ، غير أن ذلك يقتضي أن يتم ترقية سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمحلية وإيجاد آليات أخرى للتمويل كالإستثمار والقرض³³.

الخاتمة :

رغم وجود قوانين ذات صلة بتنظيم المدينة وضوابطها إلا أن هذه القوانين لم تعد فاعلة لعدم تماشيها مع تطور المدينة الجزائرية³⁴ ، وقد دفعت هذه الأسباب إلى استصدار القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006³⁵ ، الذي جاء بمجموعة من المبادئ وأهداف من شأنها أن تعطي وجهاً آخر للمدينة قد يوصلها إلى مصاف المدن العالمية، وتتمثل كما صرح بها الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة والعمرانية والبيئة أثناء مناقشة مشروع القانون التوجيهي للمدينة أمام المجلس الشعبي الوطني في :

« أولاً : انتهاج سياسة منسجمة تخص المدينة بما يحسن الإطار المعيشي للمواطن ، ويثمن دور التجمعات العمرانية في التنمية .

ثانياً : تخفيف الإختلالات العمرانية، و التحكم في نمو المدينة وتوفير الشروط التنموية المستدامة .

ثالثاً : ترقية الإقتصاد الحضري .

رابعاً : السهر على توازن البنية الحضرية (L'armature Urbaine) وترقية الوظائف الجهوية والوطنية.

خامساً : المحافظة على التماسك الإجتماعي ، وترقية التضامن الحضري.

سادساً : دعم دور الجماعات المحلية في تسيير المدينة .

سابعاً : ترقية الجانب الثقافي للمدينة في مختلف أبعاده.

ثامناً : إقامة ميكانيزمات و أطر مناسبة ، تسمح بمشاركة المواطن في تنمية حيّة ومدينته وتسييرها وصيانتها.

تاسعاً : ترقية صورة المدينة وترسيخ مفهوم المواطنة الحضرية.

عاشرًا : تحديد الآليات التي تسمح بتحسين أشكال التعاقد لتسيير المدينة.»

والملاحظ أن هذه الأهداف لا يمكن تجسيدها إلا من خلال وضع سياسة رشيدة للمدينة مبنية على مبادئ كما أشارنا سابقاً كفيلة بتدارك الوضعية التي تعاني منها مدننا، وهو ما ذهبت إليه المادة الأولى من القانون التوجيهي للمدينة بقولها «يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .» ولا يبقى إلا الحرص على الاهتمام بتطبيقها في الواقع وتحميل المسؤولية لدى جميع الفاعلين في الدولة .

الهوامش :

1 مداخلة الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة والعمرانية والبيئة ، بمناسبة عرض مشروع قانون التوجيهي للمدينة أمام المجلس الشعبي الوطني. الجريدة الرسمية للمداوالات الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني ، 04 يوليو 2005، السنة الرابعة ، رقم 161 ، ص 3 و 4. حسب تقرير صادر عن دائرة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة بلغ عدد سكان العالم سنة 2013 بـ 7.2 مليار وأن هذا العدد مرشح للارتفاع سنة 2050 إلى 9.6 مليار . راجع التقرير صادر عن هذه المنظمة بتاريخ 13 جوان 2013، على الموقع esa.un.org/wpp/documentation

2 نصر الدين لبنان، « دور الحوكمة المحلية في لإرساء المدن المستدامة »، رسالة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2012، ص 1، وكذا مداخلة الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة ، بمناسبة عرض مشروع قانون التوجيهي للمدينة أمام المجلس الشعبي الوطني. نفس المرجع ، ص 04 .

3 راجع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول التنمية البشرية لسنة 2001

4 مداخلة الوزير المنتدب لدى وزير التهيئة والعمرانية والبيئة ، بمناسبة عرض مشروع قانون التوجيهي للمدينة أمام المجلس الشعبي الوطني، نفس المرجع ، ص 04 .

5 وتجدر الإشارة إلى أنه رغم تراجع ظاهرة الحضرة بأحجام نسبية منذ سنة 1966 بسبب السياسة التنموية الجديدة التي انتهجتها الجزائر في إطار المخطط الثلاثي (1967-1969) و المخططين الرباعيين ، والتطبيق الفعلي للثورة الزراعية ، وإحداث نوع من التوازن الجهوي بين المدن والأرياف عن طريق إنشاء صناعات صغيرة لإمتصاص اليد العاملة في كل مناطق الوطن ، وخلق مناصب شغل في اطا الثورة الزراعية (مايقرب عن 150.000 منصب بين 1971 و 1977)، فإنها عادت للإنتشار مع ظهور الأزمة الاقتصادية والأمنية منذ بداية التسعينات ، راجع تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2000، وكذلك مدخلة الأستاذة بقيادة زينب حميدة من جامعة سعد دحلب البليدة بعنوان المشكلات المطروحة في واقع الأسرة الجزائرية وانعكاساتها على جنوح الأحداث ، المنتدى الوطني الثاني حول الإتصال وجود الحياة في الأسرة ، المنظم من قبل جامعة قاصدي مرباح ورقلة بتاريخ 10/09 أبريل 2013، راجع أيضا نور الدين عنوان ، « دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية حالة مدينة باتنة-»، أطروحة الدكتوراه ، كلية علوم الأرض الجغرافية و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2012، ص 02 .

6 عرف المجلس الوطني للمدن بفرنسا سياسة المدينة بأنها سياسة التجانس والإنسجام العمراني والتضامن الوطني إتجاه الأوضاع المزرية التي تعرفها . والجدير بالذكر أن هذه الهيئة تأسست بموجب المرسوم المؤرخ في 25 أكتوبر 1998 مع المفوضية الوزارية للمدن والتي أصبحت لاحقا الأمانة العامة للمجلس الوزاري للمدينة . وقد حدد مرسوم رقم 2009-539 المؤرخ في 14 ماي 2009 المتعلق بالبيئات المكلفة بسياسة المدينة . راجع رأي المؤرخ في 24 جوان 2013 للمجلس الوطني للمدن بفرنسا حول مشروع قانون المتعلق بالمدن والانسجام العمراني لسنة 2013 على الموقع :

www.ville.gouv.fr/IMG/pdf/loi-orientation_cle26fc9f.pdf

7 لقد عبرت الحكومة الجزائرية من خلال برنامجها لسنة 2003 المقدم أمام البرلمان على أهمية سياسة المدينة وعن عزمها على ترقيتها . كما أن القرار الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد في 09 فيفري 2005 على ضرورة الإسراع والإستعجال في اعتماد الإطار الناجع لترقية المدن وتسييرها. الجريدة الرسمية للمداوالات الصادرة عن المجلس الشعبي الوطني ، 04 يوليو 2005، السنة الرابعة ، رقم 161 ، ص 06 .

8 Abdelhafid Hamadouche, « la politique de la ville entre médiation et proximité », revue droit et société, N° 38, 1998, p 109, 110. et Fidèle Marcellin Allogho Nkoche, « POLITIQUE DE LA VILLE ET LOGIQUES D'ACTEURS. A LA RECHERCHE D'ALTERNATIVES D'AMINAGEMENT POUR LES QUARTIERS INFORMELS DE LIBREVILLE (GABON) », thèse de doctorat, université Paul Valéry, Montpellier III, France, 2006, p avertissement .

9 يرجع أصل كلمة المدينة من الناحية اللغوية إلى كلمة "دين" ولهذه الكلمة بهذا المعنى أصلا في الأرامية والعربية أي أنها ذات أصل سامي ، وقد عرفت المدينة عند الأكديين والآشوريين بالدين أي "القانون" ، كما أن "الديان" ، ويقصد بها في اللغة الأرامية والعبرية "القاضي" وكلمة "مدينتنا" بالأرامية تعني "القضاء" وتوافق هذه التفسيرات ماورد في القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، التي تدل الملك راجع د.عبد الستار عثمان، " المدينة الإسلامية"، سلسلة شهرية من كتب الثقافة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أوت 1988، ص 15، 16.

المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر

10 حافظي ليليا، «المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري- دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي-، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 6 و 9.

11 يعرف ماكس فيبر (MAX FIBER) أن المدينة هي مكان إقامة يعيش السكان فيها على أساس التبادل والتجارة أكثر من الزراعة، ويرى أن السوق المحلية جزء أساسي من حياة الناس. راجع طواهرية أحلام، «رؤية برنامج إستراتيجية تنمية المدن التابعة لمنظمة تحالف المدن في تخطيط المدن- دراسة تحليلية لآليات تفعيل البرنامج في الجزائر-، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2012، ص 21.

12 المرجع المذكور آنفا، ص 20.

13 راجع قانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2006، ص 18.

14 كما تشكل المدن الجديدة طبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المتعلق بشروط إنشاء المدن، مركز توازن إجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز. أما قانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدما فقد عرف المدينة الجديدة بأنها تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو انطلاقا من خلية أو خلايا السكان الموجودة. أنظر إلى قانون رقم 08-02 المؤرخ في 05 ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن والصادر في الجريدة الرسمية عدد 34، سنة 2002، ص 04. وأيضا قانون رقم 20-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدما والصادر في الجريدة الرسمية العدد 77، 2001، ص 19.

15 لم تكتفي المادة الرابعة من تصنيف المدن، بل أيضا حددت معنى بعض الفضاءات الحضرية الأخرى مثل التجمع الحضري والحي، حيث عرفت التجمع الحضري (une agglomération urbaine) بأنه الفضاء الحضري الذي يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة، أما الحي (un quartier) : فقد بينت على أنه ذلك الجزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به. راجع الجريدة الرسمية، العدد 15، سنة 2006، ص 18.

16 ويمكن تصنيف المدن أيضا حسب نظريات تخطيط المدن، حيث مع مطلع عصر الثورة الصناعية، ظهر تطور هائل في تخطيط المدينة بعد ما كان سابقا يقتصر على شق الطرقات ووضع مساحات، وإيجاد تناسق في وجهات الأبنية والاهتمام بالقصور، وغرس الأشجار في الأحياء الرئيسية والفخمة في المدينة، أضى اليوم يقوم على مبادئ والنظريات العلمية التي أبداع فيها الكثير من الرواد والباحثين في مجال التخطيط والعمارة ونذكر منها:

- نظرية المدينة الشريطية: تتلخص هذه النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي الطريق مواصلات الرئيسي، تمتد على مسافة طويلة وتتفرع عن هذه الطريق شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن، وتمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن بعضها البعض.

لهذا الأسلوب مزايا نذكر منها: الحصول على جمال الطبيعة على جانبي المدينة، وتفادي المركزية الخائفة في خدمات المركز في الوسط، كما يضمن هذا الأسلوب توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة.

أما عيوبها فتتمثل في عدم تحقيق الارتباط والتآلف بين سكان المدن لطولها، كما أنها لا تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعية وغيرها، فضلا عن ذلك قد يترتب عن تواجد السكنات بالطرق الرئيسية مشاكل بسبب الضجيج المواصلات

- نظرية المدينة الحدائقية: ظهرت فكرة المدن الحدائقية في لندن عام 1898 على يد لارزارد هوارد لما ملسه من قبح المدن الصناعية، وتتخلص فكرته في إنشاء مدن محاطة ابجزام الأخضر وتمتع بالاكثفاء الذاتي في مساحة إجمالية قدرها 6000 هـ، ويشغل منها العمران 1000 هـ، ويسكنه 32000 نسمة.

ومن مزايا هذه النظرية هي تحقيق الإنسجام بين الطابع الريفي المعروف بالطبيعة والحدائق والأشجار مع مقومات التخطيط الحضري الجديد القائم على تواجد الأمكنة الصناعية والتجارية والسكانية ذات كثافة سكانية قليلة وشبكة هامة من الطرق والمواصلات، كما أنها تعتمد على فكرة الإكتفاء الذاتي للمدن.

أما عيوبها فتتمثل في أن قيام المدن الحدائقية على فكرة إستقلالية الفرد مع أسرته، أدى إلى إنعدام الروابط الإجتماعية ولم يربى الربط بين السكن والعمل، فأنشأت مدن أخرى تغطي هذا النقص

المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر

- نظرية المدينة الصناعية : تقوم هذه النظرية على فكرة التوازن بين التنمية الحضرية و الريف المحيط بها و إنشاء المناطق الصناعية خارج أطرف المدينة و فصلها عن المناطق السكنية بأحزمة خضراء ، مع ضرورة إستعمال الطرق الرئيسية والسكك الحديدية لربط الإستعمالات. و من مزايا المدن الصناعية أنها تفصل بين المناطق السكنية و الصناعية و توفر المناطق السكنية الجديدة للعمال بالقرب من عمالهم ، أما عيوبها فتتمثل في إنتشار معدل التلوث البيئي ، قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاجها الإنسان

- نظرية مدينة الغد: وضع معالم هذه النظرية المعماري الفرنسي لوكوربوزيه (le corbusier) عام 1922، الذي مزج بين مميزات الريف و المدينة.. وتشمل مدينة الغد على شوارع ضخمة تحوي في وسطها عمارات عالية ناطحات السحاب ، ويرتكز في وسط المدينة مراكز المواصلات الرئيسية ، و حول ناطحات السحاب توجد عمارات في شكل خطوط زجاجية ، أما في خارج المدينة توجد منطقة الفيلات، ثم طور لوكوربوزيه مخطط المدينة و أطلق عليه «المدينة المشرفة» وهي مدينة ذات هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل ، كما أن المساحة العمرانية تقوم على أربعة عوامل هي المسكن، العمل ، المواصلات و الراحة الفكرية و الجسدية . و من مزايا هذه النظرية الحد من التكدس في وسط المدن ، أما عيوبها فيتمثل في عدم حل مشاكل المدينة .

- نظرية المدن التوابع : تقوم هذه النظرية التي وضعها أودلف رادنج سنة 1920 ثم تبعه ريموند إنونين 1921، ثم روبرت هويتن عام 1923، على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة ، يربط بينهما مركز كبير، وقد تربط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل إتصالها بالمركز ، أو إتصال به مباشرة ، واعتمدت هذه النظرية على أن يتراوح عدد سكان الضاحية بين 12 و 18 ألف نسمة. و من مزايا هذه النظرية أن تؤدي إلى عدم تركز الخدمات الرئيسية داخل المدينة مما يساعد على سهولة الحركة بسبب قلة الإزدحام، أما نسبة لعيوبها فتتمثل في قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدينة الرئيسية. راجع حافظي ليليا، نفس المرجع ص من 49.53.

17 ناصر لباد ، "الوجيز في القانون الإداري"، دار المجدد ، سطيف ، 2010 ، ص 93.94.

18 يمكن تعريف التنمية البشرية أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ، و تركيز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل و أن يكتسبوا المعرفة و أن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة ، كما أن هناك من يعرف التنمية البشرية أنها نظرية في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية تجعل الإنسان منطلقها و غايتها ، و تتعامل مع الأبعاد البشرية و الإجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن، و تنظر للطاقة المادية باعتبارها شرطا من شروط التنمية . فهدف التنمية هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة و صحية و خلاقية. و قد جاء مفهوم التنمية البشرية بعد فشل المفهوم التقليدي للتنمية الذي يركز على الجانب الإقتصادي. راجع العايب عبد الرحمان ، "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، أطروحة الدكتوراه ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 8، 9.

19 ظهرت فكرة التنمية المستدامة في التسعينات كرد فعل على الانحدار البيئي في النصف الأول من القرن العشرين الذي ارتبط بالتلوث و استنفاد المصادر و ارتفاع الحرارة و قد بدأت أفكار التنمية المستدامة بعد نشر اللجنة المعنية بالبيئة و التنمية المسماة هيئة براندتلاند (Brundtland) سنة 1987 تقريرا تحت عنوان «مستقبلنا المشترك»، حيث عرفت التنمية المستدامة بأنها «عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبا في قدرات الأجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم و الإستدامة فكرة يصعب تعريفها أو تحديدها بكلمات بسيطة ، فهي تختلف تبعا لما يراد منها ، وهناك إجماع على أن مفهوم التنمية المستدامة يفتقد لأساسه النظري ، فكل التعريف تبقى مجرد محاولات .

نصر الدين لبان ، نفس المرجع ، ص 13، 14. وأيضا العايب عبد الرحمان ، نفس المرجع ، ص 11، 12.

20 يعرف الإعلام بأنه تزويد الجمهور بأكبر قدر ممكن من المعلومات الصحيحة ، أو الحقائق الواضحة ، و بقدر ما تكون هذه الصحة أو السلامة في المعلومات أو الحقائق ، يكون الإعلام في ذاته سليما و قويا. راجع آلاء أحمد هشام ، «الإعلام - مقوماته ، ضوابطه ، أساليبه - في ضوء القرآن الكريم»، رسالة الماجستير في التفسير و علوم القانون، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين ، 2009، ص 35.

21 الثقافة لغة تعني قَوْم الشيء ، أي قَوْمه عندما كان معوجا و غير سوي، فقال العرب "ثقف الرمح أي قَوْمه، أما إصطلاحا هي ذلك التراث الحضاري و منهجية التفكير و أسلوب العيش و المعاملة أي تلك الأمور التي تنطلق من ذاتية الإنسان بما هو عليه من صفات الخير و العدل ، و تلك الطاقة العلمية الكامنة التي تستخدم في مجالات الحياة و التي تميز مجتمع عن مجتمع . راجع زغو محمد ، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد الشعوب"، مجلة الأكا ديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 04 ، 2010 ، ص 93.

المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر

22 الجريدة الرسمية للمداوالت المجلس الشعبي الوطني ، نفس المرجع ، ص 06 .

23 عرف المؤتمر العالمي المنعقد بستوكهولم سنة 1972 البيئة بأنها " كل شيء يحيط بالإنسان" ، كما عرفت أيضا بأنها « الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ووماوى ، ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من البشر» .

واستخدم سان هيلر (st. Heliere) مصطلح المحيط (ENVIREMENT) سنة 1835 للدلالة على المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ، مبينا تلك الرابطة القوية بين الكائنات الحية والمحيط البدي تعيش فيه .

ولقد اهتم الإسلام بالبيئة والمحيط ، حيث أشارت الكثير من الآيات القرآنية إى تسخير الله سبحانه وتعالى البيئة بمختلف عناصرها للإنسان ، ومن بين هذه الآيات نجد :

« الذي جعل لكم الأرض فرشا والسماء بناء» (سورة البقرة الآية 22)

” وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد“ (سورة الحديد الآية 25)

” وجعلنا من الماء كل شيء حي“ (سورة الأنبياء الآية 30)

” وأرسلنا الرياح لواقح فأنزلنا من السماء ماء فأسقيناهم كموه“ (سورة الحجر الآية 22)

كما إهتم العلماء المسلمون بعلم البيئة وألفوا فيه العديد من الكتب ، ويعد مسلمة أحمد المجريطي (398هـ) أول من إستعمال كلمة البيئة بالمعنى الإصطلاحي وأثبت تأثيرها في الأحياء وذلك في مؤلفه « في الطبيعيات وتأثير النشأة والبيئة على الكائنات الحية» . راجع د. فارس مسدور ، « أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية» ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، سنة 2010/2009 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مبراح ، ورقلة ، ص 345 ، 346 .

24 أصبح العالم ينتج ما يفوق عن 48 تريليون دولار في المجال الصناعي هذه التكلفة كان أثر على زيادة الحجم الصناعي فإنها في المقابل ذلك كان لها إنعكاس سلبي على البيئة ، حيث وجد تقييم النظم الإيكولوجية للألفية 60 % تقريبا من النظم الإيكولوجية في العالم تشهد تدهورا أو تستخدم بصورة غير المستدامة ، وقد أحست الدول المجتمعة بكيوتو (اليابان) في ديسمبر 1997 بخطورة الوضع البيئي في العالم نتيجة تدهور الحاصل في النشاط الإقتصادي ، وقد وافقت الدول على خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغازات الأخرى المتسببة في الإحتباس الحراري ، غير أن معظم الدول الصناعية لم تلتزم بإحترام بروتوكول كيوتو ، بسبب إرتفاع تكاليف الحد من انبعاث غازات المتسببة في الإحتباس الحراري وتخوفها من تراجع نموها الإقتصادي .

أما موقف الجزائر بإعتبارها من الدول المنتجة للبترول فقد صرح وزيرها للتهيئة العمران والبيئة سنة 2005 ، أن الجزائر تتكبد خسائر سنوية قدرها 3.5 مليار دولار بسبب التلوث البيئي أي مايعادل حاليا الفاتورة الغذائية .

المصدر المذكور أنفا ، ص 348.

25 شادلي شوقي ، ” أثر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والإتصال “ ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، سنة 2010/2009 ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مبراح ، ورقلة ، ص 259 ، 260 .

26 صرح وزير السكن في 2 مارس 2009 بأن البنائات القديمة التي يتجاوز عمرها 40 سنة تشكل 28٪ من الحضيرة السكنية في الجزائر أي أنه يوجد 2 مليون سكن قديم في الجزائر. راجع مجلة السكن ، النشرة الإخبارية الصادرة عن وزارة السكن والتهيئة العمرانية و المدينة ، العدد رقم 03 ، مارس 2009. ص 10

27 نشير إلى أن المادة 12 من قانون المحدد لقواعد تحقيق مطابقة البنائات بهدف إمتتامها الصادر في 20 جويلية 2008 على إلزامية المحافظة على الطابع الجمالي للإطار المبني ، حيث نصت على أن « المظهر الجمالي للإطار المبني يعتبر من الصالح العام » وعلى هذا الأساس يجب الإعتناء به وترقيته . راجع قانون المحدد لقواعد تحقيق مطابقة البنائات بهدف إتمامها ، الجريدة الرسمية رقم سنة 2008 ، وكذا مجلة السكن ، النشرة الإخبارية لوزارة السكن والعمران ، الصادرة عن وزارة السكن والتهيئة العمرانية والمدينة ، العدد رقم 01 ، سنة 2011 ، ص 3 .

28 وفي هذا السياق جاء قانون تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها لتأكيد أحكام المادة 08 من قانون التوجيه للمدينة ،

المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر

حيث إقتضت المادة 6 من القانون رقم 06/07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتضمن تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء وكل إنتاج معماري أو عمراني. راجع القانون رقم 06/07 المؤرخ في 13 ماي 2007 المتضمن تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها الجريدة الرسمية رقم 31 لسنة 2007.

29 حول هذا الموضوع راجع بوزيتون عبد الغني، « المسح العقاري في تثبيت الملكية العقارية _ في التشريع الجزائري -، رسالة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 05. وأيضا مرسوم رقم 62-76 المؤرخ في 15/03/1976 المتعلق بإعداد المسح الأراضي الجريدة الرسمية رقم 30، سنة 1976. وكذا المرسوم رقم 400-84 المؤرخ في 24/12/1984 والمعدل والمتمم مرسوم رقم 62-76 المؤرخ في 15/03/1976، الجريدة الرسمية رقم 71، سنة 1984.

30 إختلف الباحثون العرب في شأن مفهوم الحوكمة، كما إختلفوا في تعريبه، بحيث ترجم إلى اللغة العربية وفق مصطلحات عديدة ومتقاربة مثل "إدارة الحكم أو إدارشؤون الحكم"، "الحاكمية"، أو "الحكامة"، أو "الحوكمة"، و"الحكمانية"، "الحكم الراشد".

إلا أن مفهوم الحكم الراشد بحاجة إلى تأصيله وقياسه والتحقق منه وتحديد أبعاده ومكوناته للوصول إلى مفهوم جامع مانع، فهناك العديد من الاجتهادات في تعريف الحكم الرشيد، وذلك عائد إلى اختلاف أبعاد هذا المفهوم السياسية والاقتصادية والانسانية. فحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، فإن الحكم الراشد موضوع إنساني و"هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب". بينما تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فهو سياسي ويشير إلى "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". وأما تعريف البنك الدولي 1992، فهو إقتصادي يُعبر عن "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية وإحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". وكذا منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD, 1995) التي تُعرف الحكم الرشيد بأنه "إستخدام السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص إدارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية".

وإذا إختلف الباحثون في تعريف الحكم الراشد إلا أنهم اتفقوا على محدداته وخصائصه التي تتبلور فيما يلي:

- صيانة الحرية لضمان توسيع خيارات الناس وتحقيق العدالة الإجتماعية.
- المشاركة الشعبية الواسعة، مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- سيادة القانون والسهرة على تطبيقه من طرف جهاز قانوني فعال ومستقل.
- تحسين الفعالية والكفاءة والتسيير العقلاني والشفاف للدول أو الإدارات والمؤسسات على أساس تحقيق هدف الصالح العام بغية تحقيق تنمية شاملة.
- المساواة بجميع صورها (السياسية والمالية والإدارية).

راجع نصر الدين لبنان، نفس المرجع، ص من 23 إلى 28. محمد محمود العجلون، " أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، إسطنبول، تركيا، خلال الفترة 9-11/9/2013.

31 نصر الدين لبنان، نفس المرجع، ص 27 و 28.

32 في هذا السياق نشير إلى أن القانون التوجيهي للمدينة في مادته السادسة والعشرين نص على إنشاء المرصد الوطني للمدينة كهيئة يناط إليها مهمة متابعة تنفيذ سياسة المدينة ومراقبتها.

33 راجع ريدة ديب وسليمان مهنا، " التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 491.

34 لقد عرفت الجزائر نصوصا عديدة ذات صلة بتنظيم المدينة كقانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، وقانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، وقانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتنمته، وقانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن

المبادئ العامة الأساسية لسياسة المدينة في الجزائر

الجديدة وتهيئتها ، وقانون رقم 10-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، وقانون رقم 20-04 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة .

35 ملاحظ أن مشروع قانون التوجيهي للمدينة لقي ترحيبا من قبل أعضاء المجلس الشعبي الوطني رغم أن لجنة الإسكان والتجهيزو الري والتهيئة العمرانية اقترحت بعض التعديلات البسيطة على 26 مادة من جملة 29 مادة التي نص عليها مشروع قانون التوجيهي للمدينة.